الهندسة الديمغرافية: قراءة في أنماط التهديدات النابعة من السكان وسبل مواجهتها

Demographic Engineering; A reading in the patterns of threats pertaining to the population and prospects of managing it.

شادي أحمد محمد عبدالوهاب منصور

مؤسسة الانتماء (البلد): مصر

البريد الإلكتروني: shady_ahmed2007@feps.edu.eg

المخبر : كلية الدفاع الوطني، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

تاريخ الإستلام: 2023/12/17	تاريخ القبول:2024/05/23	تاريخ النشر: 2024/06/30

****

ملخص

هناك بعدين للعلاقة بين الديمغرافيا والأمن القومي في الدراسات الأمنية، إذ يمكن تناول قضايا الديمغرافيا من منظور الأمن الإنساني، بمعنى التركيز على رفاهية السكان، خاصة المهاجرين، كما يمكن تناولها من منظور الأمن القومي، أي النظر إلى التحولات السكانية، بما في ذلك اختلاف الحجم أو التركيبة السكانية، باعتبارها مهدداً أمنياً للدولة. ويلاحظ أن المقالة سوف تركز على المنظور الثاني، وتحديداً كيفية نظر الدول المختلفة إلى التحولات الديمغرافية باعتبارها مهدداً أمنياً، وكذلك توضيح أبرز السياسات التي تتبناها الدول للتعامل مع هذا التهديد. وتتمثل أبرز التهديدات الأمنية النابعة من الديمغرافية في انخفاض عدد السكان، أو زيادتهم، أو تغير التركيبة الإثنية – الدينية، وتوصلت المقالة إلى أن أبرز السياسات التي تتبناها الدول لتصحيح الاختلال العرقي يتمثل في تحفيز السكان في سياسات التغيير الديمغرافي الصلبة والناعمة.

الكلمات المفتاحية: الهندسة الديمغرافية، الأمن الديمغرافي، اختلال التركيبة السكانية، التركيبة الدينية–الإثنية، سياسات التغيير الديمغرافي الصلبة والناعمة، الصين، الهند، اليابان، الكيان الإسرائيلي، الأمننة، لبنان.

Abstract:

There are two dimensions to the relationship between demography and national security in security studies. Demographic issues can be addressed from a human security perspective, namely focusing on the well-being of the population, especially immigrants, or they can also be addressed from a national security perspective, through looking at changes in population size and structure as a national security threat. The article will focus on the second perspective, specifically how various countries view demographic shifts as a security threat, as well as illustrating the most prominent policies that countries adopt to deal with this threat. The most prominent security threats stemming from demographics are the decrease or increase in the size of population, or an imbalance in the ethnic-religious composition. The article concludes that countries adopt hard and soft demographic policies to correct the ethnic imbalance.

Keywords: Demographic engineering, demographic security, demographic imbalance, religious-ethnic composition, hard and soft demographic policies, China, India, Japan.

مقدمة

يثار الجدل حول العلاقة بين الديمغرافيا والأمن القومي. ويكتسب هذا الجدل أهمية كبيرة، نظرية وعملية، على حد سواء. فعلى الجانب النظري، وتحديداً في مجال الدراسات الأمنية، يمكن تناول قضايا الديمغرافيا من منظور الأمن الإنساني، بمعنى التركيز على رفاهية السكان، خاصة المهاجرين، كما يمكن تناولها من منظور الأمن القومي، أي النظر إلى التحولات السكانية، بما في ذلك انخفاض، أو زيادة حجم السكان، أو استقبال المهاجرين، أو غيرها من القضايا باعتبارها مهدداً أمنياً للدولة. وترفض مدرسة الأمننة في العلاقات الدولية، المنظور الأخير، وذلك على أساس أن هناك توجهات سياسية للمبالغة في التهديدات الأمنية النابعة من التحولات السكانية، خاصة المهاجرين، وذلك لتبرير اتخاذ قرارات متطرفة تجاههم.

أما على الجانب العملي، فإنه وبغض النظر عن الرأي السابق لمدرسة الأمننة، فإن أغلب الدول في أوروبا وأسيا والشرق الأوسط باتت تنظر إلى التحولات الديمغرافية باعتبارها تهديداً أمنياً، وإن تباينت أشكال هذا التهديد من حالة إلى أخرى. وتسعى هذه الدراسة إلى استعراض أشكال التهديدات الديمغرافية التي واجهتها الدول المختلفة، عبر توظيف المصفوفة التي قدمتها الكسندرا تراجاكي، الأستاذة بجامعة هاروكوبيون اليونانية. كما سوف تركز الدراسة على استعراض السياسات المختلفة التي لجأت إليها الدول للتعامل مع هذه التهديدات، وذلك من واقع خبرات مختلفة، أوروبية وآسيوية وشرق أوسطية.

وتكتسب الدراسة أهمية من واقع أن تصاعد الخطاب الشعبوي في العديد من الدول الأوروبية، بل والولايات المتحدة نفسها، خلال الأعوام الأخيرة، يرتبط بشكل كبير بالحديث عن تحول هيكل المجتمعات، ومنظومتها الثقافية، ارتباطاً باستقبال عدد كبير من المهاجرين من أصول عرقية وثقافية ومتباينة، وإمكانية تأثير هذه الثقافات سلباً على هوية المجتمعات الغربية. ولعل بروز السياسيين والأحزاب اليمينية في العديد من الدول حول العالم بخطابها المتطرف المناهض للمهاجرين هو أحد أشكال أبعاد هذه التهديدات.

وفي ضوء ما سبق، فإن الدراسة تسعى لتقديم إطار نظري متماسك لفهم أشكال التهديدات الديمغرافية، وكذلك توضيح أبرز السياسات المتبعة. وإذا كانت الدراسة سوف تستند إلى المصفوفة المقدمة من تراجاكي لفهم أشكال التهديدات، فإن الأسهام الرئيسي للدراسة سوف يكون في تقديم خريطة بأبرز السياسات التي تتبعها الدول.

وفي هذا الإطار تسعى الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية: كيف يمكن معالجة التحولات الديمغرافية من منظور الدراسات الأمنية؟ وهل هناك إطار نظري واحد للتعامل مع هذا التهديد، أم أن هناك عدة أطر؟ وما هي أشكال التهديدات الديمغرافية؟ وما هي أبرز الآليات التي لجأت إليها الدول لمواجهة هذا التهديد؟ وما هي فرص نجاحها؟

وقد اعتمدت الدراسة على منهجية دراسة الحالة، وذلك لتوضيح أنماط التحولات الديمغرافية، وأبرز السياسات لمجابهتها، ولكن مع التطبيق على نماذج مختلفة من دول أوروبية وآسيوية وشرق أوسطية، وذلك لمحاولة بناء إطار نظري يتمتع بقدرة تفسيرية، سواء على مستوى تفسير المشكلة الديمغرافية، أو سياسات المعالجة، وقابل للتطبيق على الحالات المختلفة، بما في ذلك الحالات المستقبلية.

وفي ضوء ما سبق، تستهدف هذه الدراسة توضيح أبعاد الأمن الديمغرافي والمنظورات المختلفة في التعامل معه، وكذلك يعرض لأبرز أنماط التهديدات للأمن الديمغرافي من الاستدلال بالتجارب الدولية المختلفة، وأخيراً، سوف يسعى الفصل للتركيز على "الهندسة الديمغرافية" باعتبارها أحد المداخل التي تلجأ إليها الدول لمواجهة المهددات الديمغرافية.

1. أبعاد الأمن الديمغرافي:

يلاحظ أن العلاقة بين الديمغرافيا والأمن القومي للدول هي علاقة معقدة ومتعددة الأبعاد. ويمكن تعريف الأمن القومي للدول بشكل مبسط باعتباره التهديد، الحقيقي أو المتصور، للاستقرار السياسي لدولة من الدول، وبالتالي، فإن التهديدات الديمغرافية للأمن القومي هي تلك التهديدات النابعة من السكان، والتي تهدد الاستقرار السياسي في إحدى الدول.

وفي المقابل، قدم بعض المحللين مفهوم "الأمن الديمغرافي"، باعتباره أحد مكونات الأمن القومي للدول، وتم تعريف الأمن الديمغرافي على أساس أنه "الحفاظ على المعايير الكمية والنوعية للسكان" (Zhyvko, Stadnyk, & Boyko, 2021)، وهو ما يعني أن أي اختلال في حجم السكان، أو تركيبتهم الإثنية ينظر إليه باعتباره تهديداً.

ويُعد مثل هذا التعريف إشكالياً بالنظر إلى أنه يفتح الباب أمام اعتبار أن الهجرة في حد ذاتها، حتى وإن كانت تستهدف الحفاظ على حجم السكان في دولة تشهد تراجعاً في نموها السكاني، على سبيل المثال، فإنها تمثل تهديداً للبعد الآخر للأمن الديمغرافي، أي التركيبة الإثنية للسكان، وذلك ما لم يكن هؤلاء المهاجرون ينتمون إلى نفس الإثنية للدولة المستقبلة لهم.

ومن جهة أخرى، فإن مثل هذا التعريف يعكس الإيمان بالفكر القومي، أي أن الدولة ينبغي أن تنتمي إلى عرقية أو قومية واحدة، ومن ثم يجافي الاقترابات التي تناصر التعددية الثقافية. وتُعد التعددية الثقافية بمثابة فلسفة سياسية تؤمن بوجود إثنيات تمتلك ثقافات مختلفة داخل الدولة الواحدة، وأن هذه الثقافات يجب التعبير عنها واستيعابها في الثقافة السياسية السائدة في الدولة، أي أنها ترفض محاولات فرض الثقافة السياسية السائدة على الأقليات الموجودة في المجتمع.

ويلاحظ أن هناك تعريفات أخرى تنظر إلى الأمن الديمغرافي باعتباره "الحماية من التهديدات الداخلية والخارجية الموجهة للسكان" (Zhyvko, Stadnyk, & Boyko, 2021)، غير أن مثل هذا التعريف يتصف بالغموض الشديد، إذ إن طبيعة هذه التهديدات لا تتسم بالوضوح، كما أنها تتسم كذلك بالذاتية، أي أنها سوف تختلف من دولة لأخرى، بل ومن جماعة لأخرى داخل نفس الدولة، وهو ما يتضح من النظر، على سبيل المثال، لقضية الهجرة، وهل تُعد تهديداً أم لا.

ويرى اتجاه ثالث في التعريف أنه يمكن النظر إلى الأمن الديمغرافي باعتباره "توفير الحماية لجماعة عرقية معينة، ولعمليات الإنجاب، والهيكل الديمغرافي للمجتمع (الجنس، والعمر، والعرق) من التهديدات الحقيقية والمحتملة للأمن القومي للدولة" (Zhyvko, Stadnyk, & Boyko, 2021). ويلاحظ أن هذا التعريف يجمع ما بين التعريفين السابقين، وكذلك الانتقادات الموجهة لهما، إذ إنه لا يقدم تحديداً واضحاً لهذه التهديدات، كما أنه من جانب آخر، لا يزال ينظر إلى تراجع الحجم السكاني لعرقية من العرقيات باعتباره مهدداً أمنياً.

ويلاحظ أن الاقترابات التي ربطت بين الديمغرافيا والأمن القومي للدول لاقت تحدياً كبيراً، وذلك للسببين التاليين. أولاً: تفاوت وجهة النظر إلى القومية، إذ كان من الواضح أن هناك انقساماً في الرؤى بين المتخصصين وصناع القرار حول النظر إلى المهاجرين باعتبارهم تهديداً أم لا، وذلك حتى مع الأخذ في الاعتبار أن الدول تلجأ أحياناً إلى فتح الباب أمام التجنس بجنسيتها، وذلك لمعالجة مشكلة تراجع وزنها السكاني.

وثانياً، الأسباب المتعلقة بالأمننة، إذ إنه من الملاحظ أن هناك وجهتي نظر فيما يتعلق بالنظر إلى التهديدات الديمغرافية، ففي حين يتم النظر إليها باعتبارها مهدداً للأمن القومي للدول، فإن البعض الآخر، يرى أن جانباً من هذه التهديدات خضع لعملية أمننة، أي أن التحولات الديمغرافية لا تفرض أي تهديد لأمن الدولة، ولكن يتم تسييسها وتصويرها باعتبارها مهدداً أمنياً، وذلك لتبرير تبني سياسات متطرفة تجاهها. ويندرج ضمن الفئة الأخيرة المتخصصون في الدراسات الديمغرافية، والذين ينظرون إلى المهددات الديمغرافية بقدر كبير من الشك، بل ويرونها تحمل درجة عالية من المبالغة والتهويل(Kreager, 2002) .

2. أنماط التهديدات السكانية:

على الرغم من التحديات التي تتعلق بتعريف الأمن الديمغرافي، وكل الجدل المصاحب لذلك، فإنه يلاحظ أن الكسندرا تراجاكي، الأستاذة بجامعة هاروكوبيون اليونانية، قدمت مصفوفة محتملة بالعلاقة بين التحولات الديمغرافية، والتهديدات المترتبة على الأمن القومي للدول(Tragaki, 2011) ، وهو ما يمكن تفصيله على النحو التالي:

2.1 تباين حجم السكان:

يفرض تباين حجم السكان، سواءً بالنقص، أم الزيادة، تهديدات على الأمن القومي للدول، وهو ما يمكن تفصيله على النحو التالي:

2.1.1 ارتفاع الحجم السكاني: يلاحظ أن زيادة حجم السكان سوف تترتب عليها ضغوط على موارد الدولة، وتتسبب في ندرة الموارد، بالإضافة إلى تدهور البيئة، وكذلك هجرة السكان، سواءً داخل الدولة، خاصة إلى المناطق الحضرية، أم إلى الدول الأجنبية. وقد تؤدي الزيادة الكبيرة في عدد السكان إلى حدوث ركود اقتصادي، وكذلك اضطرابات مجتمعية.

ويلاحظ أنه على الرغم من تراجع النمو السكاني في بعض الدول، فإن التوجه العام يتمثل في زيادة عدد السكان، والذي يقدر بحوالي 80 مليون شخص سنوياً. ويؤدي النمو السكاني غالباً إلى تدهور الغابات والموارد المائية والأراضي الصالحة للزراعة والموارد المحلية الأخرى. ويلاحظ أن التدهور البيئي كان سبباً مباشراً للحروب والصراعات في بعض الحالات (Goldstone, 2002)، مثل دارفور في غرب السودان.

2.1.2 **انخفاض السكان**: يفرض تراجع النمو السكاني بدوره تهديدات أخرى، تتمثل في اتجاه الدولة إلى فتح أبوابها أمام المهاجرين، كما في حالة كندا واليابان، وذلك لتعويض نقص الأيدي العاملة في القطاعات المختلفة، وهو الأمر الذي قد يؤثر بدوره في التماسك المجتمعي، أو يسهم في تغيير القيم السائدة في المجتمع.

وعلى الجانب الآخر، فإن تراجع النمو السكاني وعدم تعويضه من خلال فتح الباب أمام الهجرة الأجنبية قد يؤدي إلى الركود الاقتصادي، ومن ثم تهديد الاستقرار المجتمعي، كما أنه قد يؤثر سلباً في الإنفاق الحكومي في مجالات الإسكان والرعاية الصحية وأسواق العمل والرعاية الاجتماعية.

ولذلك ينظر إلى تراجع حجم السكان لأي دولة من الدول باعتباره أحد المهددات الرئيسية لأمنها القومي. ومن الدول التي تعاني من هذا التهديد روسيا، إذ تقدر الأمم المتحدة أن تفقد حوالي 8% من سكانها بحلول عام 2050 (Stratfor، 2019). وتعاني اليابان، هي الأخرى، من تراجع وزنها السكاني بشكل حاد، فقد أظهرت بيانات حكومية في إبريل 2023، أن عدد سكان اليابان تقلص بمقدار 556 ألفاً في عام 2022 مقارنة بالعام السابق، ليبلغ عدد السكان حوالي 124.9 مليون نسمة، وهو ما يمثل العام الثاني عشر على التوالي الذي تشهد فيه اليابان انخفاضاً في حجم السكان (The Japan Times، 2023).

ويلاحظ أن بعض المجتمعات قد تعاني من انخفاض معدلات الإنجاب إلى جانب ارتفاع الهجرة منها إلى دول أخرى، مثل مواطني دول شرق ووسط أوروبا، على سبيل المثال، إذ إن ارتفاع معدلات الهجرة إلى الخارج في هذه الدول، قد يؤدي إلى زيادة معدلات انخفاض السكان، وهرم المجتمعات (Kicinger، 2004).

ويؤدي تراجع النمو السكاني إلى تحديات اقتصادية وعسكرية كبيرة، خاصة بالنسبة للدول التي تواجه تهديدات أمنية متزايدة، مثل حالة اليابان، إذ يبلغ عدد سكانها حوالي 125 مليون نسمة، في حين أن الصين، والتي تحتفظ طوكيو حيالها بهواجس أمنية، يقدر عدد سكانها بحوالي مليار وأربعمئة مليون نسمة.

ويقدر حجم الجيش الياباني بحوالي 227 ألفاً، في حين أن المستهدف كان حوالي 247 ألفاً، وهو ما يمثل انخفاضاً مقداره 8% عن المستهدف، كما أن حجم السكان الذين تزيد أعمارهم عن 65 عاماً يقدر بحوالي 20% من السكان، وذلك في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين (Oros، 2020). وفي المقابل، فإن حجم الجيش الصيني يقدر بحوالي 2 مليون، أي ضعف الجيش الياباني بحوالي 8.8 مرة.

ومن جهة أخرى، فإن الخفة السكانية تُعد أمراً نسبياً، إذ لا يمكن النظر إليها بمعزل عن حجم الدولة. ومن الأمثلة على ذلك روسيا، إذ يقدر عدد سكانها بحوالي 143 مليون نسمة، في حين أن مساحتها تقدر بحوالي 17 مليون كيلومتر مربع، وتمتد في قارتين.

وتتمثل أحد الحلول المقدمة للدول خفيفة السكان في فتح الباب أمام الهجرة. وكانت طوكيو مترددة في قبول هذا الحل، نظراً لأنه سيؤثر في تجانسها الإثني، غير أن التراجع الحاد في العاملين في بعض القطاعات، إلى جانب شيخوخة المجتمع، دفع اليابان إلى تغيير هذه السياسة، لأول مرة، في نوفمبر 2021، عندما عدلت قانون الهجرة الصادر في 2019، والذي كان يسمح للعاملين في 14 قطاعاً بالمكوث في اليابان لمدة خمس سنوات، ومن دون استقدام عائلاتهم، غير أنها وافقت على السماح لهم، بموجب

القانون الجديد بتجديد إقامتهم من دون قيود، وباستقدام عائلاتهم (Reuters، 2021). ويلاحظ أن أغلبهم يجيء من فيتنام أو الصين.

ويقدر أن كندا استقبلت خلال الفترة الممتدة من عام 1991، وحتى عام 2008، حوالي ربع مليون مهاجر سنوياً. وعلى الرغم من أن المهاجرين يمكن أن يقدموا إسهامات كبيرة لبلدانهم الجديدة، فإن احتمال استخدامهم للبلد المضيف كمكان للتجنيد وجمع الأموال ومنطلق للهجمات الإرهابية، في الخارج أو في البلد المضيف، يشكل أحد التهديدات الجدية (Moens و Collacott، 2008). ومن الأمثلة على ذلك، قيام جماعة "بابار خالصة"، وهي جماعة إرهابية، تنتمي إلى السيخ، بتفجير طائرة لشركة طيران الهند، في عام 1985، وأسفر التفجير عن مقتل 329 كندياً، وكانت الحركة تعمل بنشاط في كندا على مدار سنوات قبل هذا الهجوم (Bissett, 2008)، بل إن الجماعة لم يتم إدراجها صراحة على قوائم الإرهاب، إلا في يونيو 2003 (Bissett, 2008).

ولم يختلف الأمر كثيراً بالنسبة لحركة نمور تحرير تاميل إيلام، والتي لم يتم إدراجها في قوائم الإرهاب في كندا، وعلى الرغم من أنها كانت من أكثر الجماعات الإرهابية شهرة في العالم، فإنها كانت تعمل بشكل علني في كندا، وجمعت ملايين الدولارات للمنظمة كل عام. ولم يتم إدراج الحركة في قوائم الإرهاب، لأن الحكومة كانت تخشى أن تفقد دعم أكثر من ربع مليون من التاميل الكنديين المقيمين في كندا، ولذلك تأخر تصنيفها كمنظمة إرهابية حتى إبريل 2006 (Bissett, 2008).

وتحذر بعض الكتابات الغربية المعنية بالمهاجرين من إمكانية تسلل المتطرفين من بينهم إلى الدول الغربية، خاصة كندا، التي تستقبل نسبة كبيرة من المهاجرين من دول إسلامية، وعلى سبيل المثال، فإنه بين عامي 1996 و2005، قبلت كندا أكثر من 118 ألف مهاجر من باكستان، و62 ألف من إيران، و25 ألف من الجزائر. وفي حين أن غالبية هؤلاء المهاجرين، أو عائلاتهم لا يمثلون تهديداً أمنياً، فإن هذه الكتابات ترى أنه سيكون من الخطأ أيضاً افتراض خلوهم من المتطرفين المحتملين الراغبين في دعم الأنشطة الإرهابية أو الانخراط فيها (Bissett, 2008).

2.2 **اختلال التركيبة السكانية:**

يتمثل تغير التركيبة السكانية في ثلاثة أشياء أساسية، هي:

2.2.1 **اختلال الشرائح العمرية:** يأخذ هذا الأمر شكلين أساسيين، أولهما، ارتفاع حجم كبار السن في التوزيع السكاني لدولة من الدول، أو ما يعرف باسم "شيخوخة المجتمع"، إذ إن هذا الأمر يعني بالضرورة "انخفاض عدد السكان في العمر الإنتاجي" (عثمان، 2017)، ومن ثم زيادة الضغط على أرصدة الضمان الاجتماعي، وزيادة حجم الفئات المعالة في السكان (المحجوبي، 2017). وثانيهما، كبر حجم صغار السن والشباب في التركيبة السكانية، وهو ما يفرض على الدولة تحديات تتمثل في تسريع معدلات التنمية بحيث تكون قادرة على خلق وظائف وفرص عمل تستوعب نسبة كبيرة من هؤلاء الشباب.

2.2.2 **اللاتماثل الجندري:** يقصد به عدم وجود تماثل بين عدد الذكور والنساء في الدولة. وتولد هذه النوعية من الاختلال السكاني تهديدات، مثل تعميق عدم المساواة بين الرجل والمرأة، كما قد يتسبب الأمر في اضطرابات اجتماعية.

ففي الصين، على سبيل المثال، ترتبت على سياسة الطفل الواحد تداعيات غير مقصودة، إذ أدت إلى انخفاض حاد في عدد الإناث (Neupert-Wentz, 2020). وتعاني القارة الآسيوية عموماً من هذه المشكلة، فوفقاً لتقديرات الأمم

المتحدة، كان هناك 2.24 مليار رجل في آسيا والشرق الأوسط في عام 2015، مقارنة بعدد الإناث البالغ 2.14 مليار (Iwamoto، 2017)، أي أن عدد الذكور يزيد عن النساء بحوالي 100 مليون.

وتتركز هذه الظاهرة، في الصين والهند، ويرجع ذلك إلى عوامل متعددة منها تفضيل الأسر إنجاب الذكور على النساء، وذلك على أساس أن الذكور سيعيلون الأسرة مع كبر سن الأبوين، مقارنة بالإناث، واللاتي سيرحلن للعيش مع أزواجهن، ولن يكون بمقدورهن إعالة أبائهن.

ولذلك تقدم الحوامل هناك على إجهاض أنفسهن متى علمن أن المولود سيكون أنثى. ومن جهة أخرى، فإن الأسر تسهم في تكلفة زواج بناتهن، وهو ما يعني أنهن سوف يكلفن الأسرة مبالغ مالية كبيرة، ولكنهن في المقابل، لن يشاركن في إعالة أبائهن، وهو ما يدفع الأسر في آسيا إلى تفضيل الذكور عن الإناث.

ويتوقع العديد من المتخصصين أن يؤدي ذلك إلى زيادة مستويات السلوك المعادي للمجتمع والعنف وسيشكل في نهاية المطاف تهديداً لاستقرار وأمن المجتمع. فمن النتائج المتسقة عبر الثقافات المختلفة، أن نسبة كبيرة من الجرائم العنيفة يرتكبها شباب غير متزوجين وذوي مكانة متدنية.

ووجدت دراسات أن العديد من الرجال غير المتزوجين، في الهند والصين، هم فلاحون ريفيون من طبقة اقتصادية متدنية ولديهم تعليم محدود. وعندما يكون هناك نقص في عدد النساء المتاحين للزواج، فإن المرأة، حين تتخذ قرار الزواج، تترك حتماً الرجال الأقل جاذبية. وعلى سبيل المثال، يلاحظ أن 94% من جميع الأشخاص غير المتزوجين في الصين الذين تتراوح أعمارهم بين 28 و49 هم من الذكور و97% منهم لم يكملوا المرحلة الثانوية، وهو ما يعني أنه لن يكون بمقدور أعداد متزايدة من الشباب في المستويات الأدنى من المجتمع تأسيس أسرة. وفي الهند، أظهرت دراسة أخرى أجريت بين عامي 1980 و1982 وجود علاقة قوية بين معدلات القتل في الولايات الهندية واختلال النسبة بين الذكور والإناث في تلك الولايات (Hesketh & Xing, 2006).

وبالمثل، فإن عدم التماثل بين الذكر والأنثى، مع بروز ظاهرة تعدد الزوجات في إفريقيا أدى إلى تصاعد العنف بين المجموعات العرقية في المناطق الريفية في القارة، إذ إن العديد من الرجال، خاصة في الطبقات الفقيرة، لا يمكنهم العثور على شريك، وهو ما يؤدي إلى تصاعد الإحباط بينهم، ومن ثم الانخراط في أنشطة عنيفة أو إجرامية (Koos & Neupert-Wentz, 2020).

ولا يقتصر تأثير اختلال النسبة بين الذكور والإناث في عنف المجتمعات، بل إنه يؤدي إلى اختلالات في أسواق العمل كذلك، كما يرفع معدلات الادخار في الصين ويقلل من الاستهلاك. كما يترتب عليه تداعيات مجتمعية سلبية، مثل زيادة مستويات الدعارة. ولا تقتصر هذه العواقب على الصين والهند (Denyer و Gowen، 2018).

2.2.3 **اختلاف التركيبة الدينية–الإثنية**: يلاحظ أن أبرز أنماط هذا النوع من التهديد هو اختلال التوازن بين الأغلبية والأقلية، بحيث تتحول الأقلية تدريجياً إلى أغلبية. وتشير دراسات إلى أن معدلات الخصوبة والإنجاب بين أبناء الأقلية تكون عادة أكبر من مثيلتها لدى الإثنية التي تتمتع بأغلبية داخل نفس الدولة (Leuprecht, 2010) ، وهو ما قد يعمل كحافز على مفاقمة الصراع.

ويلاحظ أن اختلال التوازن الديمغرافي داخل الدولة بين المجموعات الإثنية المكونة لها، قد يمثل تهديداً على الاستقرار السياسي، إذا ما تراجعت معدلات الخصوبة بين الأغلبية السائدة في الدولة لصالح الأقلية، خاصة إذا ما نظر إلى مثل هذا التحوّل باعتباره تهديداً للشخصية السياسية، أو التقاليد، أو الممارسات الثقافية، للأغلبية السائدة في

الدولة. كما يمكن أن تنشأ التوترات أيضاً عندما تُحرم الجماعة الإثنية من نصيب عادل في السلطة، بما يتناسب مع حصتها المتصورة من السكان (Cincotta, 2004).

وقد يتسبب هذان السيناريوهان في اندلاع الصراع، وحتى الحرب، إذا كانت الانقسامات بين الأغلبية والأقلية قائمة على اختلافات دينية، أو ثقافية، كما أن لها انعكاس مباشر في توزيع الموارد الاقتصادية للدولة، إذ إن الأقلية التي ستتحول مع مرور الوقت إلى أغلبية سوف تطالب بنصيب أكبر في السلطة السياسية، وصولاً إلى المطالبة بتشكيل الحكومة، إذا ما تحولت إلى أغلبية، والحصول على حصة أكبر من الموارد الاقتصادية للدولة (Toft، 2012، صفحة 22).

ويتوقع أن تنشب مثل هذه الحرب الأهلية في الوقت الذي يقترب فيه حجم الأقلية من وضع الأغلبية داخل الدولة. ففي هذه الحالة، فإن الأغلبية الحالية، التي ستتحول خلال مدى زمني قصير إلى أقلية، سوف تهاجم بشكل استباقي الأقلية الصاعدة إلى وضع الأغلبية، وذلك قبل أن تتمكن من الاستفادة من قوتها المكتسبة حديثاً، لتعزيز نفوذها السياسي داخل الدولة، كما يبقى هناك احتمال بأن الأقلية التي سوف تصبح أغلبية قريباً تشعر بأنها أصبحت أكثر قوة، ومن ثم تعمد إلى تحدي الأغلبية التي يتراجع حجمها السكاني، وسوف تتحول إلى أقلية.

ويستشعر الكيان الإسرائيلي مثل هذا التهديد، إذ صرح وزير دفاعها الأسبق، إيهود باراك، في يوليو 2000، بأن "الديمغرافيا هي قضية وجودية". وعمدت الدولة العبرية إلى مواجهة هذا التهديد الوجودي عبر رفع معدلات الخصوبة، واستقدام المهاجرين اليهود من الخارج، فضلاً عن وضع قيود على هجرة غير اليهود، بالإضافة إلى القيام بعمليات عسكرية لطرد العرب (Toft، 2012، الصفحات 22 - 23).

وتؤكد إحصائيات السكان لعام 2000 التهديد الديمغرافي بوضوح، فقد بلغ عدد سكان الكيان الإسرائيلي 6.4 مليون نسمة، منقسمين إلى حوالي 5 ملايين يهودي (79% من إجمالي السكان)، وما يقرب من 1.2 مليون من عرب إسرائيل (19%). ولا تشمل هذه الأرقام سكان الأراضي المحتلة، أي الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان والقدس الشرقية، إذ إنه في حالة احتساب السكان المقيمين في هذه الأراضي، فسوف يبلغ مجموع سكان المقيمين في الكيان الإسرائيلي وفلسطين، حوالي 9.7 مليون، بما في ذلك 5.4 مليون يهودي (56%)، و4.3 مليون عربي (44%) (Toft، 2012، صفحة 24).

ووفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي، بلغ عدد سكان الكيان الإسرائيلي في ديسمبر 2022، حوالي 9.656 مليون نسمة، منهم حوالي 7.1 مليون يهودي (73.6%)، وحوالي 2 مليون من عرب إسرائيل (21.1%)، وحوالي 513 ألفاً ينتمون إلى أقليات دينية أخرى (5.3%) (Center Bureau of Statistics, 2023). وفي المقابل، يقدر عدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بحوالي 5.3 مليون نسمة، في أواخر عام 2021، وذلك دون احتساب الفلسطينيين المقيمين في المهجر، والمقدر عددهم بحوالي 7 ملايين نسمة (Awad، 2022)، أي أن عدد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والكيان الإسرائيلي سوف يفوق عدد السكان الإسرائيليين، وإن بهامش بسيط.

ولا شك أن مثل هذا التطور الديمغرافي يجعل الكيان الإسرائيلي يستبعد حل الدولة الواحدة، نظراً لأن ذلك سوف يعني خسارة اليهود لأغلبيتهم. ومن جهة أخرى، فإن الكيان الإسرائيلي يرفض كذلك حل الدولتين، أي إعطاء الفلسطينيين الحق في إعلان دولتهم في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ولذلك تطرح الدوائر الإسرائيلية من فترة لأخرى أفكاراً لحل القضية الفلسطينية تقوم على إعطاء مصر إدارة قطاع غزة، مع توسيع حدوده عبر ضم أراضي مصرية إليه، وتمثلت آخر مرة تمت الإشارة فيها إلى ذلك فيما نشرته

صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية في افتتاحيتها حول وجود خطة إسرائيلية بالمعنى السابق (روسيا اليوم، 2023). وتطرح مراكز الفكر الإسرائيلي أفكاراً مماثلة بالنسبة للضفة الغربية والأردن، وهي الخطط التي تلاقي رفضاً قاطعاً من جانب مصر والأردن. وقد عبرت الدوائر الإسرائيلية عن هذه المطالب بشكل فج في أعقاب الحرب التي جرت بين إسرائيل وحركة حماس في قطاع غزة، في 7 أكتوبر 2023، إذ سعى الكيان الإسرائيلي لممارسة ضغوط على دول غربية، والتي بدورها قامت بالضغط على مصر لاستقبال فلسطينيو قطاع غزة، وهي المطالب التي رفضتها مصر جملة وتفصيلاً، بل وهددت بعسكرة حدودها مع إسرائيل، حتى لا يؤدي ذلك إلى تصفية القضية الفلسطينية ((Yee, 2024)).

وتقدم لبنان نموذجاً كلاسيكياً في هذا الإطار، فقد كان تراجع وزن المسيحيين في لبنان أحد أسباب الحرب الأهلية التي شهدتها خلال الفترة من عام 1975، وحتى عام 1990. فقد بُني النظام السياسي في لبنان على الميثاق الوطني لعام 1943، وهو عبارة عن اتفاق شفوي بين القائد الماروني، بشارة الخوري، والقائد السني، رياض الصلح، والذي قام بتوزيع المناصب الحكومية وفق نظام طائفي بالاعتماد على التعداد السكاني لعام 1932، وهو آخر تعداد رسمي تم إجراؤه في لبنان إلى يومنا هذا، والذي حدد نسبة المسيحيين إلى المسلمين بـ6 إلى 5.

ونتيجة لذلك، تم تخصيص جميع المناصب، التشريعية والتنفيذية والقضائية، وكذلك وظائف الخدمة المدنية، على أساس نفس النسبة، مع توزيع المناصب الثلاثة الرئيسية في البلاد (الترويكا الحاكمة) على النحو التالي: الرئيس مسيحي ماروني، ورئيس الوزراء مسلم سني ورئيس الجمعية الوطنية مسلم شيعي (Ghosn و Khoury، 2011).

وفشل الميثاق الوطني في مراعاة التغيرات الديمغرافية في البلاد بمرور الوقت. وقبل عام 1975، برزت عدة دعوات لتقاسم طائفي أكثر إنصافاً للسلطة السياسية، ولاسيما من قبل المسلمين، الذين اعتقدوا أن صيغة 6 إلى 5 لم تعد تعكس الواقع الاجتماعي المتغير. وعلى الرغم من غياب إحصاء رسمي، فإنه كان يُعتقد، في تلك الفترة، أن السكان المسلمين قد تفوقوا على المسيحيين بأكثر من الضعف. لذلك أراد قسم كبير من اللبنانيين تعديل توزيع السلطة في النظام السياسي اللبناني. وأدى رفض المسيحيين تعديل تقاسم السلطة ليراعي الواقع الديمغرافي الجديد، ضمن عوامل أخرى، إلى اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية في عام 1975 (Ghosn و Khoury، 2011، صفحة 383).

وفي الولايات المتحدة، يتوقع مكتب الإحصاء الأمريكي بأن غالبية سكان الولايات المتحدة سيكونون من غير البيض بحلول عام 2050، وحينما أجري استطلاع للرأي حول مثل هذا التطور، رأى حوالي نصف الأمريكيين إن هذا التحول سيؤدي إلى مزيد من الصراعات بين المجموعات العرقية والإثنية، كما توقع حوالي 40% أن غالبية السكان غير البيض ستتسبب في إضعاف العادات والقيم الأمريكية، وهو ما يُعد مؤشراً على أن التحولات الديمغرافية قد تكون سبباً مستقبلياً للصراع، وفقاً للمعتقدات الشعبية السائدة بين عموم المواطنين في الولايات المتحدة (Pew Research Center، 2019).

وبطبيعة الحال، فإن الدولة قد تعاني من مشكلتين أو أكثر من التهديدات الديمغرافية، ومن ذلك على سبيل المثال، الصين، والتي تعاني من شيخوخة المجتمع، بالإضافة إلى الاختلال الجندري، وهو ما يثير مخاوف حول انعكاس ذلك على النمو الاقتصادي للصين، إذ يولد 111 فتى لكل 100 فتاة، وارتفعت نسبة الصينيين المسنين (أولئك الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً أو أكثر) من 8.9% قبل عقد إلى 13.5% اليوم ويمكن أن تصل إلى 30% بحلول عام 2050.

وفي الوقت نفسه، بدأ عدد السكان في سن العمل في الصين، الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و59 عاماً، في الانكماش بالفعل. وتتوقع الحكومة خسارة 35 مليون عامل خلال الفترة من 2018 وحتى 2023، وبالتالي أصبح التوزيع

الديمغرافي الصين مهيمناً عليه من الذكور وكبار السن، مما يعرض النمو الاقتصادي للخطر ويؤثر في الاستقرار الاجتماعي (Roberts، 2021).

3. تداعيات ممتدة:

يمكن القول إن هناك وجهتي نظر فيما يتعلق بالعلاقة بين الديمغرافيا وتهديدات الأمن القومي. ففي حين ترى وجهة النظر الأولى، أن هناك علاقة مباشرة بين التحولات الديمغرافية، أي أن بعض اتجاهاتها قد تؤثر تأثيراً مباشراً في الأمن القومي للدول، سلباً أو إيجاباً، فإن الرأي الثاني، يعتقد أنه من الصعب للغاية إقامة صلة مباشرة بين التغيرات الديمغرافية وفرص اندلاع صراعات عنيفة، إذ تتشكل تهديدات الأمن القومي والدولي بعد تضافر عدة عوامل معاً، مثل الأبعاد الاجتماعية والعرقية والاقتصادية (Sidorenko، 2019)، وما إلى ذلك، والتي تسهم في تحويل التحولات الديمغرافية إلى تهديدات أمنية. وبغض النظر عن الجدل السابق، يمكن القول إنه بمراجعة الأدبيات المعنية بدراسة التهديدات الأمنية للديمغرافيا، وجد أن أبرز هذه المهددات تتمثل في التالي:

3.1 **تراجع الإنفاق العسكري**: من المرجح أن يؤدي تراجع النمو السكاني إلى إنخفاض الإنفاق على الدفاع، إذ إن تأثير عامل، مثل ارتفاع الإنفاق الحكومي على كبار السن، في شكل معاشات ورعاية صحية، بالتزامن مع التباطؤ المحتمل في النمو الاقتصادي، سوف يسبب انخفاضاً مقداره 1% في الناتج المحلي في الدول الأوروبية، على سبيل المثال، وهو ما سيمنعها من زيادة الإنفاق العسكري (Leuprecht، Political demography of Canada–United States co-dependence: defence and security، 2014)، وذلك مع تحييد كل العوامل الأخرى المعنية، مثل التطورات الجيوسياسية، إذ إن الحرب الروسية الأوكرانية قد تؤدي إلى دفع الدول الأوروبية إلى تجاهل الاعتبارات السابقة، وزيادة إنفاقها العسكري، وإن كانت التكلفة الاقتصادية لذلك سوف تكون باهظة.

وتشير بعض التقديرات الاقتصادية الأخرى إلى أن اقتصادات القوى العظمى التقليدية، مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا والصين واليابان والولايات المتحدة قد تتباطأ، مع تراجع عدد العاملين وزيادة الإنفاق على الرعاية الاجتماعية، إذ من المتوقع أن تتقلص القوى العاملة في اليابان وروسيا بأكثر من 30% بحلول عام 2050، فضلاً عن انخفاض القوة العاملة الألمانية بنسبة 25% (Goldstone J.، 2012).

أما الصين، وهي ثاني أكبر دولة على مستوى العالم من حيث الوزن السكاني، فسوف تشهد خسارة محتملة لما يقرب من 20% من سكانها في سن العمل، بسبب الشيخوخة، مما يحد على الأرجح من صعودها الاقتصادي السريع. وسوف يدفع هذا الوضع الحكومات لإنفاق مئات المليارات من الدولارات من أجل الوفاء بالتزاماتها تجاه كبار السن. وسيقدر هذا الإنفاق في فرنسا واليابان وألمانيا بأكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالي الوطني بحلول عام 2040 (Goldstone J.، 2012). ولا شك أن مثل هذه العوامل سوف تخفض من الميزانية المخصصة للإنفاق العسكري.

3.2 **تفاقم الصراعات المسلحة**: يلاحظ أن الاختلال الديمغرافي، قد يؤدي بالتفاعل مع عوامل أخرى، إلى زيادة وتيرة الصراعات المسلحة. فقد تزيد الضغوط السكانية من احتمالية أن تصبح حقوق المياه مصدراً للصراع في المستقبل وتجعل السيطرة على المياه العذبة أحد أدوات الإكراه، التي يمكن أن تستخدمها دولة ضد أخرى.

وينطبق ذلك بصورة أساسية في البلدان النامية، التي تتسم بارتفاع معدل النمو السكاني بها، إلى جانب ندرة الموارد المائية الخاصة بها، إذ إن هذه الدول سوف تكون معرضة لتهديد تراجع إمدادات المياه أثناء الصراع، خاصة إذا كانت نسبة كبيرة من مياهها تأتي من مصادر خارجية.

ومن الأمثلة البارزة على ذلك سيطرة تركيا على تدفق مياه نهر الفرات، والتي قد تتحول إلى أداة للإكراه، إذ إن مشروع الأناضول الكبير لبناء سدود لتوليد الطاقة الكهرومائية في تركيا سيحد من تدفق مياه الفرات إلى سوريا بنسبة 40% والعراق بنسبة 80%. كما سيمنح استكمال المشروع تركيا القدرة على وقف تدفق كل مياه الفرات إلى سوريا والعراق. وفي حالة حدوث أي صراع مستقبلي بين تركيا من جانب، والعراق وسوريا من جانب آخر، فإن أنقرة سوف توظف هذه الورقة ضد الدولتين، خاصة في ظل قلق الأخيرة من الأقليات الكردية المقيمة في المناطق الحدودية في الدول الثلاث (Nichiporuk, 2000).

3.3 **أمننة التحولات الديمغرافية:** يلاحظ أن قضايا الهجرة، باعتبارها أحد أبرز أشكال التحولات الديمغرافية، يمكن معالجتها من منظورين مختلفين، إذ يمكن تصوير الهجرة على أنها قضية أمن قومي، أو قضية أمن إنساني، اعتماداً على الأهداف التي يتم السعي إلى تحقيقها باسم الأمن. ويمكن أن يركز الأمن القومي على حماية الحدود من الهجرة غير النظامية، أو حماية الاقتصاد من العمال المهاجرين، أو حماية السكان من التهديدات الإرهابية. أما في إطار قضية الأمن البشري، فيمكن استهداف دوافع الهجرة غير الطوعية، مثل الاقتصادات الفاشلة والأزمات الإنسانية (Lederle, 2021).

وفي المرحلة التالية على أحداث 11 سبتمبر 2001، تمت أمننة الهجرة عبر الربط بينها وبين الإرهاب، وكانت هناك محاولات للمساواة بين خطر الهجرة والإرهاب، واستغلال خوف مواطني الدول الغربية من المهاجرين، وذلك لتحويلها إلى قضية أمنية، أي تحويل القضايا غير الأمنية إلى مخاوف أمنية ملحة سواءً على مستوى الدولة أم المجتمع (Lederle, 2021).

ويمكن أيضاً اعتبار الهجرة تهديداً مجتمعياً، عندما يتم النظر إليها باعتبارها تهديداً لبقاء المجتمع، أو القيم الأساسية التي تؤمن بها غالبية المجتمع، وذلك بسبب استقبال مهاجرين من ثقافات مختلفة. ويمكن أيضاً إضفاء أمننة الهجرة من الناحية الاقتصادية، حين يتم اعتبار المهاجرين كتهديد لفرص العمل لمواطني الدولة (Lederle, 2021).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن اتجاهاً آخر في الكتابات يربط بين المهاجرين وارتفاع وتيرة الجرائم على سبيل المثال، إذ يرى هؤلاء أن مستويات الجريمة بين المهاجرين أعلى من تلك المرتكبة من السكان الأصليين، كما أن شبكات الجريمة الدولية التي تتاجر في المخدرات والأسلحة والبشر، وكذلك نقل الإرهابيين، تستخدم قنوات الهجرة غير الشرعية لاختراق البلاد (Kicinger، 2004).

ويلاحظ أن هذه التهم الموجهة للمهاجرين بارتكاب جرائم يتم الرد عليها من خلال تأكيد أن الأقليات تكون مجموعات بارزة في أي دولة من الدول، ولذلك، فإن ارتكاب أي من المنتمين إليها لأي جرائم يسلط الضوء عليها إعلامياً بصورة مبالغ فيها، وبصورة تنتقص من التركيز على الجرائم التي يرتكبها المنتمون للأغلبية، وهو ما يخلق انطباعاً زائفاً لدى المجتمع الأكبر بأن أبناء المهاجرين ينخرطون في أنشطة إجرامية أكثر من المنتمين إلى الأغلبية، وهو أمر غير صحيح (Ullah, Hasan, Mohamad ., & Chattoraj, 2020).

وفي الحالة الكندية، على سبيل المثال، تم النظر إلى المهاجرين الإيرلنديين باعتبارهم مهدداً لوظائف الكنديين في منتصف القرن التاسع عشر، واستمرت هذه النظرة السلبية للمهاجرين، حتى الثمانينيات من القرن العشرين على الأقل. ومن جهة أخرى، فإنه على الرغم من تبني كندا للتعددية الثقافية (Multiculturalism)، فإن هناك هواجس لدى أغلب الكنديين من تأثير المهاجرين في "القيم الكندية". ويُعد ذلك الأمر مستغرباً، بالنظر إلى أن التعددية الثقافية تقوم على تعايش عدد مختلف

من الثقافات مع بعضها بعضاً في المجتمع ذاته، وبطريقة تجعل كلّ طرفٍ يحترم ثقافة الآخر، أي أن كندا من المفترض أن تكون أكثر تقبلاً لثقافات المهاجرين، وتسعى إلى إدماج بعض مكوناتها في الثقافة الكندية. وأخيراً، فإن كندا، شأنها شأن الدول الغربية، قد قامت بأمننة الهجرة باعتبارها تهديداً أمنياً في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية (Lederle, 2021, pp. 37 - 38).

أما في بريطانيا، على سبيل المثال، فإنه لا يزال الخطاب المناهض للمهاجرين، والذي يركز على تأثيراتهم السلبية في الهوية القومية قائماً. ولعل أحد الأمثلة على ذلك هو تصريحات وزيرة الداخلية البريطانية، سويلا بريفرمان، المناهضة للمهاجرين، والتي أكدت في حديثها أمام مجلس النواب، في نوفمبر 2022، أنها مصممة على وقف "غزو الساحل الجنوبي" لبريطانيا، في إشارة إلى المهاجرين. ومن الغريب أن هذه التصريحات جاءت عقب يوم واحد من هجوم بقنبلة حارقة على مركز المعالجة الأولية لطلبات المهاجرين في دوفر البريطانية (بي بي سي عربي، 2022)، وبالتالي تحمل هذه التصريحات دعماً ضمنياً للهجوم، خاصة وأنها أكدت أمام مجلس النواب البريطاني أن كثيراً من اللاجئين تم تيسير دخولهم إلى بريطانيا من خلال العصابات الإجرامية، بل إن بعضهم أعضاء فعليون في عصابات إجرامية. لذلك، طالبت بريفرمان المعارضة البريطانية في المجلس بالتوقف عن القول إن جميع المهاجرين، لاجئون وفي محنة (Sandford، 2022). واعتبرت بريفرمان، في تصريحات لاحقة لها في مايو 2023، أن المهاجرين يهددون الشخصية القومية لبريطانيا، وذلك على الرغم من كونها من أصول هندية، إذ هاجر والداها من كينيا وموريشيوس (Business Standard، 2023)، أي أن وزارة الداخلية البريطانية تقوم بأمننة الخطاب المتعلق بالمهاجرين من وجهتي نظر أمنية وثقافية.

ويلاحظ أنه مع تصاعد أزمة المهاجرين في عام 2015، تصاعدت قوة الأحزاب الشعبوية في القارة الأوروبية، والتي كانت تؤسس خطابها على أساس الدفاع عن الهوية القومية للدول الأوروبية، وتهديد المهاجرين لهذه الهوية. ومن أبرز هذه الأحزاب حزب البديل من أجل ألمانيا، وحزب التجمع الوطني الفرنسي، والذي يعلن مخاوفه من تأثير المسلمين في الهوية الثقافية الفرنسية، وحزب استقلال المملكة المتحدة (Carroll، 2022، صفحة 10).

ويلاحظ أن هذا الخطاب المعادي للمهاجرين لم يعد يقتصر على السياسيين المتطرفين، بل تحول الأمر إلى توجه سياسي تتبناه أغلب التيارات السياسية في أوروبا، والتي تجمع جميعها على رفض سياسة التعددية الثقافية، وذلك على الرغم من أن أوروبا كانت تتبنى هذه السياسة على مستوى الخطاب لا الممارسة العملية، وبالتالي، فإن النكوص عنها، حتى على المستوى الخطابي، يكشف عن تبلور توجهات عامة في هذه الدول رافضة للمهاجرين (Schinkel, 2018, pp. 1 - 2).

ويرى بعض المتخصصين أن بعض محللي العلوم السياسية وصانعي السياسات يربطون بين الأمن والهجرة لأنهم يستخدمون المهاجرين ككبش فداء، وذلك لإلقاء كل اللوم على المهاجرين، وليس على أي عامل آخر، بل ولتبرير الممارسات التمييزية ضدهم في مرحلة تالية (Ullah, Hasan, Mohamad , & Chattoraj, 2020, p. 141).

وبطبيعة الحال، فإن الخطاب المناهض للمهاجرين يؤثر من جهة أخرى في التماسك المجتمعي، خاصة بين ذوي الأصول المهاجرة، خاصة إذا ما ساد اعتقاد شعبي واسع لديها بأن السياسات العامة للدولة تمارس تمييزاً ضدها. ولعل أحد الأمثلة على ذلك الاحتجاجات التي اندلعت في فرنسا احتجاجاً على مقتل الجزائري نائل م. (17 عاماً) برصاصة في الصدر بعدما رفض التوقف خلال عملية تدقيق مروري أجراها شرطيّان في مدينة نانتير الفرنسية، وهي الاحتجاجات التي استمرت على مدار أيام، وكلفت الدولة الفرنسية خسائر تقدر بحوالي 1.1 مليار دولار، خاصة وأن الاحتجاجات تخللتها أعمال نهب طالت نحو ألف محل (Ataman, Briscoe, & Dmitracova, 2023).

ولعل ما يؤكد ذلك أن حوالي 90 منظمة، بما في ذلك النقابات العمالية، وبعض الأحزاب السياسية اليسارية، والجمعيات الحقوقية (رابطة حقوق الإنسان ومنظمة العفو)، وقعت على نص مشترك للتنديد بمقتل الشاب وبما أسمته "عقود من السياسات العامة التمييزية والمؤمننة" (Cassini و Barroux، 2023)، وهو ما يكشف أن هذه السياسات قد تؤدي إلى التأثير سلباً في التماسك المجتمعي، خاصة وأن الأحزاب اليمينية الفرنسية، بل والأوروبية، استغلت هذه الأحداث للترويج لمواقفها المناهضة للمهاجرين.

3.4 **تهديد اللاجئين للتوازن الإثني**: يلاحظ أنه إذا كانت الدول الغربية تتجه إلى أمننة قضايا الهجرة، لوضع قيود على استقبال اللاجئين أو المهاجرين، خاصة من الدول التي تختلف عنها ثقافياً أو دينياً، أو إثنياً، فإنه من الملاحظ أنه بالنسبة للدول المجاورة لدول الصراعات، فإن استقبال اللاجئين يمثل تهديداً أكبر بالنسبة لها، خاصة إذا ما أدى مثل هذا اللجوء إلى الإخلال بالتوازن الإثني أو العرقي السائد داخل الدولة.

ففي حين ترحب الأقلية الكردية في تركيا باللاجئين الأكراد من سوريا، فإنها تبدي قلقاً من أن يؤدي التدفق الكبير للعرب السنة السوريين إلى مناطق إقامتها إلى الإخلال بالتوازن العرقي في شرق تركيا. وبالمثل، تخشى الحكومة اللبنانية من أن يؤدي تدفق اللاجئين السوريين، الذين ينتمون في أغلبهم إلى المذهب السني، إلى اضطراب التوازن الطائفي الهش في ذلك البلد (Ruegger, 2019, p. 42)، وهو الأمر الذي دفع القوى الشيعية والمسيحية في لبنان إلى التوحد خلف ضرورة إعادة اللاجئين السوريين، حتى لا يفرض بقاؤهم واقعاً ديمغرافياً جديداً يصب في صالح تحويل الطائفة السنية داخل لبنان من طائفة موازية في الحجم تقريباً، أو تزيد قليلاً عن نظيرتها الشيعية، إلى أغلبية مهيمنة، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن عدد سكان لبنان يقدر بحوالي 6,7 مليون نسمة، في حين أن حجم اللاجئين السوريين في لبنان يقدر بحوالي مليونين و80 ألفاً، منهم مليون و330 ألف سوري غير راغب في العودة إلى سوريا (روسيا اليوم، 2022). وبطبيعة الحال، فإن هذا الأمر يفرض تحدياً على الاستقرار المجتمعي في الدول المستقبلة للاجئين، خاصة إذا ما كان هناك تاريخ من الصراع الإثني السابق القائم قبل وصول اللاجئين، وهو أمر قائم في الحالتين التركية واللبنانية (Ruegger, 2019, p. 54).

4. سياسات الهندسة الديمغرافية:

تلجأ الدول إلى ما يعرف بـ"الهندسة الديمغرافية" لمعالجة الخلل في التركيبة السكانية للدولة أو منطقة من المناطق داخلها (McNamee & Zhang, 2019, pp. 291 - 292). ويمكن الإشارة إلى أبرز السياسات التي تبنتها الدول لمعالجة التهديدات الديمغرافية، وذلك على النحو التالي:

4.1 **سياسات التغيير الديمغرافي الصلبة**: يقصد بها "عملية التغيير الديمغرافي، التي تقوم بها الدولة أو المجتمع، أو كلاهما، والتي تهدف إلى دفع مجموعة إثنية إلى الإقامة في منطقة معينة، أو طردها منها، أو إجبار الناس على الهجرة من منطقة إلى أخرى، بناءً على اعتبارات إثنية، أو قومية، وذلك بهدف تغيير التوازن الديمغرافي السائد، ومن ثم إضعاف أو تعزيز قوة جماعة إثنية معينة" (Morland, 2016, p. 37). ويلاحظ أنه يدخل ضمن أشكال التغيير الديمغرافي الصلب الأشكال التالية:

4.1.1 **تغيير معدلات الخصوبة**: يلاحظ أن إحدى السياسات التي تلجأ إليها الدول أو المجتمعات لمواجهة التهديدات الديمغرافية هي محاولة زيادة أو خفض معدلات الإنجاب. ويلاحظ أنه في دول الصراعات الإثنية، على سبيل المثال، يلاحظ أن معدلات الإنجاب بين الإثنيات المتصارعة تكون عادة مرتفعة، وذلك مقارنة حتى بأقرانها في الدول الأجنبية.

وعلى سبيل المثال، فإن معدلات الإنجاب بين يهود إسرائيل تكون مرتفعة مقارنة بيهود الولايات المتحدة على سبيل المثال. وبالمثل، فإن معدلات الخصوبة لدى عرب إسرائيل، والفلسطينيين في الضفة وقطاع غزة تكون أكبر من معدلات الخصوبة في الدول العربية المجاورة. وبالمثل، فإن معدلات الإنجاب بين الكاثوليك الرومان في إيرلندا الشمالية أعلى مقارنة بنظرائهم في جمهورية إيرلندا (Morland, 2016, pp. 36 - 37).

وتتبع الدول في هذا الإطار سياسات مختلفة. ومن الأمثلة على ذلك البرامج التي تتبناها الحكومات لتشجيع الإنجاب. ويمكن في هذا الإطار التمييز بين دول تتبنى سياسات تمييزية واضحة تحابي جماعة على حساب أخرى، وأخرى تتبنى سياسات مستترة. ويندرج ضمن الفئة الأولى برنامج إعانة الأطفال الإسرائيلي، والذي يقدم معونات شهرية على كل طفل يتم إنجابه، غير أن هذا البرنامج يتم ربطه بالانضمام إلى جيش الدفاع الإسرائيلي، وبالتالي فهو يحابي اليهود على حساب عرب إسرائيل (Morland, 2016, p. 38).

أما المثال على السياسات المستترة، فيتمثل في إصدار سنغافورة لقوانين تشجع الإنجاب للسيدات المتخرجات من الجامعة، وهو ما يصب في النهاية في صالح المنتميات إلى الإثنية الصينية، نظراً لأنهن يهيمنن على فئة السيدات الحاصلات على الشهادات الجامعية (Morland, 2016, p. 38).

4.1.2 **التأثير في الوفيات**: يلاحظ أن الشكل الأكثر تطرفاً من التأثير في الوفيات يتمثل في الإبادة الجماعية، وهو فعل مجرم من جانب القانون الدولي، غير أنه في الواقع العملي، تم اللجوء إليه أحياناً، كما في الإبادة الجماعية ضد التوتسي في رواندا عام 1994.

وبالمثل، فإن حكومة ميانمار ترفض منح أقلية الروهينجا، البالغ عددها مليون نسمة، والتي تعيش في إقليم راخين، الجنسية، إذ إن أغلبية السكان من البوذيين، كما استثنتهم من الإحصاء السكاني الذي أجري عام 2014، رافضة اعتبارهم أقلية قومية. وقامت الحكومة بشن هجمات ضدهم في أغسطس 2017، مما تسبب في مقتل الآلاف منهم (بي بي سي عربي، 2022)، وأجبرت أكثر من 740 ألفاً من الروهينجا على الفرار إلى بنغلاديش (هيومان رايتس ووتش، 2019).

4.1.3 **الهجرة الداخلية أو الخارجية**: تتعدد السياسات التي تتبعها الدول في هذا الإطار. وتتمثل إحدى السياسات في تشجيع المنتمين إلى إثنية أو ديانة معينة على القدوم للدولة. ومن الدول التي اتبعت هذه السياسة إسرائيل، والتي أصدرت قانوناً أطلقت عليه اسم "قانون العودة" في عام 1950، كما عملت بشكل دوري على استقدام اليهود الروس، الذين هاجروا من الاتحاد السوفيتي، فور تفككه مطلع التسعينيات من القرن العشرين (Moussa، 2022).

كما أنه مع اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير 2023، رحبت تل أبيب باستقدام آلاف اليهود الأوكرانيين الذين فروا من الحرب. ويقدر عدد اليهود الأوكران بحوالي 50 إلى 200 ألف. وقد وصل إلى الكيان الإسرائيلي منهم حوالي 5 آلاف بحلول مارس 2023، في حين أن حوالي 8500 قدموا طلبات للهجرة إلى إسرائيل، وسعى حوالي 24 ألف يهودي للاستعلام عن الهجرة إلى إسرائيل. وتُعد هذه الأرقام على محدوديتها كبيرة، خاصة إذا ما تم الأخذ في الاعتبار أن الكيان الإسرائيلي استقدمت حوالي 3 آلاف يهودي فقط من حول العالم في عام 2021 (Moussa، 2022).

وعلى الجانب الآخر، قد تتبع الدول سياسات مختلفة لإكراه إثنيات معينة على الرحيل، ومغادرة الدولة. ومن ذلك على سبيل المثال، إسقاط الجنسية، أو عديمو الجنسية، ويقدر أن هناك 10 ملايين شخص حول العالم بلا جنسية. وعلى سبيل المثال، يوجد حوالي 230 ألف شخص من عديمي الجنسية في لاتفيا، أو 12% من إجمالي السكان، والذين ينتمون في أغلبيتهم إلى الإثنية الروسية، وتعتبرهم السلطات قدموا مع "المحتلين". وبطبيعة الحال، فإن هذه المجموعات

يتم التمييز ضدهم، ليس فقط سياسياً، ولكن كذلك اقتصادياً، إذ يتم حرمانهم من العمل في مؤسسات الدولة المختلفة (European Network on Statelessness، 2018).

وأحياناً، يأخذ شكل التحفيز على الهجرة شكل سياسات تمييزية في مجال العمل، في مسعى للدفع إلى الهجرة، فقد كان معظم أرباب العمل الكبار في إيرلندا الشمالية خاضعين لسيطرة الوحدويين البروتستانت، الذين إما رفضوا توظيف الكاثوليك أو فضلوا البروتستانت (Alpha History، بلا تاريخ). وكشف تعداد السكان لعام 1971 عن هذه الحقيقة، إذ إن 17.3% من القوى العاملة من الكاثوليك من الذكور كانوا عاطلين عن العمل، مقارنة بـ6.6% فقط من العاملين البروتستانت الذكور، كما أظهر نفس التعداد أنه في إيرلندا الشمالية عموماً، كان الكاثوليك ممثلين تمثيلاً يقل كثيراً عن حجمهم السكاني في المناصب العليا في الوظائف المختلفة، وقاموا بأدوار ذات مكانة أقل داخل نفس الطبقة المهنية (Rowland, 2022, pp. 1 - 2).

وقامت كل من الولايات المتحدة وكندا بترحيل سكانها ذوي الأصول اليابانية من مناطق الساحل الغربي إلى معسكرات الاعتقال في وسط البلاد. كما تم تبني سياسات لتفريق هؤلاء السكان على مناطق جغرافية متعددة، حتى يتم استيعابهم في المجتمع (McGarry، 1998، صفحة 626).

وتسببت الحربان العالميتان، الأولى والثانية، والسياسات التي تم تبنيها في أعقابهما من جانب الحكومات الأوروبية في تهجير عشرات الملايين من الأوروبيين من مناطق إقامتهم (McGarry، 1998، صفحة 630) ، فقد أعادت روسيا القيصرية ثم روسيا السوفيتية توطين الألمان قسراً في الداخل الروسي خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية. وقامت بولندا بتقليص حجم الأقلية الألمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، فضلاً عن الترحيل القسري لهم من الحدود البولندية مع ألمانيا في بدايات الحرب العالمية الثانية (McGarry، 1998، صفحة 626).

4.2 **سياسات التغيير الديمغرافي الناعمة**: يقصد بذلك توظيف الأدوات غير الديمغرافية بهدف التأثير في حجم جماعة إثنية معينة، على حساب أخرى. ويندرج ضمن هذه الأدوات التالي:

4.2.1 **تغيير الحدود**: يتم خلق أو تغيير الحدود بين الولايات داخل الدولة، أو حتى تغيير حدودها الدولية، وذلك بهدف تعزيز حجم جماعة إثنية في الدولة على حساب أخرى.

ويأتي من الأمثلة على ذلك الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة الفلسطيني في عام 2005، وذلك للتخلص من حوالي 2 مليون فلسطيني يقيمون هناك، وذلك مقابل خسارتها حوالي 1% من إجمالي الأراضي الفلسطينية المحتلة (Morland, 2016, pp. 39 - 40). وبالمثل، فقد قبلت بريطانيا بانفصال ما يعرف بجمهورية إيرلندا، ذات الأغلبية الكاثوليكية، عنها تدريجياً بدءاً من عام 1922، غير أنها رفضت التخلي عن إيرلندا الشمالية، والتي ضمت أغلبية من البروتستانت وقتها (Lewis، 2022).

4.2.2 **تبديل الهوية**: تتم أحياناً إعادة تعريف القومية أو الإثنية، وهي عملية قد تخضع لسياسات الدولة، أو تتطور بشكل تدريجي مع مرور الزمن، وتمازج المجتمعات. ومن ذلك على سبيل المثال، الأنجلوسكسون، وهو مصطلح يستخدم تاريخياً للإشارة إلى الشعوب الجرمانية التي قطنت الأراضي التي أصبحت اليوم جزءاً من إنجلترا وويلز، غير أنه في واقع الأمر، لم يكن الأنجلوسكسون عرقاً واحداً، بل كانوا يتكونون، في البداية، من نسل ثلاثة شعوب جرمانية مختلفة، وهم الأنجلو والساكسون والجوت، والذين هاجروا من شمال ألمانيا إلى جزيرة بريطانيا في القرن الخامس بدعوة من فورتيجيرن، حاكم

البريطانيين، للمساعدة في الدفاع عن مملكته ضد هجمات البيكتس والسكوتي، والذين كانوا يقطنون اسكتلندا. ومع مرور الزمان، انصهرت الجماعات الثلاث في جماعة واحدة تعرف باسم الأنجلوسكسون (Britannica، بلا تاريخ).

ويندرج ضمن تلك السياسة توسيع المقصود بالأمريكي الأبيض، بعدم اقتصاره على البروتستانت البيض ليشمل الكاثوليك واليهود خلال الفترة من 1945 وحتى 1970، وكذلك ضم بعض الآسيويين واللاتينيين ذوي البشرة الفاتحة إلى تعريف الأمريكي الأبيض خلال نفس الفترة، وذلك بهدف تعزيز الوزن الديمغرافي للبيض في وجه ذوي البشرة الداكنة (Morland, 2016, p. 44).

4.2.3 **التلاعب بالإحصاء السكاني**: تلجأ الدول أحياناً إلى وقف إجراء الإحصاء السكاني، كما في حالة لبنان، حتى لا تكشف عن حدوث اختلال في التوزيع الديمغرافي بين المجموعات الإثنية الموجودة في الدولة. كما قد تلجأ الدولة أحياناً إلى تحديد الفئات المكونة للإحصاء السكاني بأن يتم إغفال ذكر الانتماء العرقي، أو الديني، أو حتى إعادة تعريف إحدى الفئات العرقية داخل الدولة، مثل وصف الأكراد في الإحصاء السكاني التركي بأتراك الجبال (Morland, 2016, p. 43).

خاتمة

سعت الدراسة إلى تقديم عرض لأبرز أشكال التهديدات الديمغرافية التي تواجه الدول، وكذلك بيان أبرز السياسات التي اتبعتها الدول من منظور واقعي، ويمكن الوقوف على عدد من الاستنتاجات، وذلك على النحو التالي، وهي أن هناك توجه غربي لوقف أو تشديد سياسة استقبال المهاجرين، وذلك على الرغم من تراجع معدلات الإنجاب في الدول الأوروبية. وليس من الواضح بعد ما إذا كانت الأحزاب الشعبوية سوف تنجح في تبني سياسات تساعد على رفع معدلات الخصوبة، حتى تتمكن من التخلي عن استقبال المهاجرين، إذ أن أمننة خطاب المهاجرين في الدول الأوروبية لن يساعد في مواجهة الأزمة التي تعاني منها الدول الأوروبية، وهي الحاجة إلى استقبال المهاجرين لإدارة دفة الاقتصاد.

ومن جهة ثانية، فإن المشكلة الديمغرافية الحادة التي يواجهها الكيان الإسرائيلي بسبب التوازن الديمغرافي بين الفلسطينيين واليهود يكشف عن أن السياسات المتطرفة التي أتبعها هذا الكيان على مدار عقود لم تنجح في النهاية في تحقيق التفوق الديمغرافي لليهود على العرب في فلسطين التاريخية، وهو ما يتطلب من ذلك الكيان التفكير في خيارات واقعية، تتمثل إما في إقامة دولة فلسطينية مستقلة، أو الرجوع إلى حل الدولة الواحدة، على غرار نموذج جنوب أفريقيا، بما يستتبعه ذلك من التسليم بأحقية الفلسطينيين في الحكم، إذا ما نجحوا في الفوز بالانتخابات. ونظراً لأن هذا السيناريو مستبعد، فإن الحل البديل هو إقامة دولة فلسطينية، إذ أن سياسات التهجير القسري، أو ارتكاب إبادة جماعية باتت مرفوضة من جانب المجتمع الدولي. وإذا كانت الولايات المتحدة ترى في ما تقوم به حماس إرهاباً، فإن الصين وروسيا ترى فيها حركة مقاومة جاءت كرد فعل على الاحتلال الاستيطاني الإسرائيلي، وهو ما يعني أن الدعم الدولي للسياسات الإسرائيلية سوف يتراجع في النهاية، خاصة بعدما شهدت شوارع العديد من الدول الأوروبية والمدن الأمريكية مظاهرات نصرة لحقوق الفلسطينيين.

وارتباطاً بما سبق، فإنه يمكن إيراد عدد من التوصيات، وذلك على النحو التالي:

- أن الدول التي تعاني من انخفاض السكان، وتعجز عن رفع معدلات الخصوبة، سوف يتوجب عليها انتهاج سياستين لا ثالث لهما، وهي إما اتباع سياسات لتشجيع السكان على الإنجاب، أو فتح الباب أمام استقبال المهاجرين. وفي حالة إخفاق السياسة

الأولى، فإنه سوف يتوجب عليها القبول بالسياسة الثانية، بما يستتبعه ذلك من الإجابة على تساؤلات أخرى جوهرية بالنسبة لهذه المجتمعات، وهي كيفية تأثير هؤلاء المهاجرين على الهوية الثقافية لهذه المجتمعات.

- ضرورة التعامل مع أزمات الهجرة غير الشرعية من منظور أوسع، وذلك عبر المساهمة بشكل إيجابي في حل الصراعات الإقليمية، والتي تسببت في بروز أزمة اللاجئين غير الشرعيين، ليس فقط في محيطها الجغرافي، ولكن كذلك في الأقاليم المجاورة لها، كأزمة اللاجئين السوريين بالنسبة لأوروبا.
- أن الدول التي تعاني من زيادة سكانية سوف يتعين عليها، إما اتباع سياسات توعوية بأهمية خفض معدلات الخصوبة، أو تبني سياسات تنموية تستهدف الاستفادة من القدرات البشرية الجديدة في سوق العمل، وتحويلها لطاقات للنهوض باحوالها الاقتصادية، بدلاً من تحولها إلى عبء اقتصادي، بسبب ارتفاع معدلات البطالة على سبيل المثال.

وفي الختام، يمكن القول إنه لا ينبغي على الدول النظر إلى أغلب التحولات الديمغرافية باعتبارها تهديداً أمنياً في حد ذاته، بل تحدٍ يحتاج إلى سياسات حكومية تسعى إلى مواجهته، خاصة وأنه لا يمكن اعتبار هذه التحولات قدراً مسلم به، فعلى مدار التاريخ الإنساني، طورت الحكومات المختلفة سياسات لمواجهة التهديدات الديمغرافية، مثل الوفاة المبكرة للأطفال، أو مشكلات الخصوبة، وغيرها من التهديدات، ونجحت في النهاية في مسعاها هذا.

Bibliography

Zhyvko, Z., Stadnyk, M., & Boyko, O. (2021). Demographic Security: Key Threats and Means of Their Regulating. *Economics, Finance and Management Review*(4), p. 11.

Kreager, P. (2002). Book Reviews. *Journal of Refugees studies, 15*(3), p. 321.

Tragaki, A. (2011, December). Demography and security, a complex nexus: the case of the Balkans. *Southeast European and Black Sea Studies, 11*(4), p. 438.

Goldstone, J. A. (2002). Population and Security: How Demographic Change Can Lead to Violent Conflict. *Journal of International Affairs, 56*(1), p. 4.

Stratfor. (2019, March 27). *Russia Takes on Its Demographic Decline*. Retrieved from Stratfor: https://shorturl.at/bqGIS

The Japan Times. (2023, April 12). *Japan's population falls below 125 million, shrinking for 12th straight year*. Retrieved from The Japan Times: https://shorturl.at/cwM06

Kicinger, A. (2004). *International Migration as a Non-Traditional Security Threat and the EU Responses to this Phenomenon*. Retrieved from Central European Forum For Migration Research Working Paper: https://tinyurl.com/45jwrnyz

Oros, A. (2020, August). *Japan's Demographic Shifts and Regional Security Challenges AheadJapan's Demographic Shifts and Regional Security Challenges Ahead*. Retrieved from Asia Pacific Bulletin: https://shurl.co/4PYQQz

Reuters. (2021, November 18). *Japan looks to accept more foreigners in key policy shift*. Retrieved from Reuters: https://goo.by/0wpv5

Moens, A., & Collacott, M. (2008). *Immigration Policy and the Terrorist Threat in Canada and the United States.* Canada: Fraser Institute.

Bissett, J. (2008). Security Threats in Immigration and Refugee Policies. In A. Moens, & M. Collacott, *Immigration Policy and the Terrorist Threat in Canada and the United States* (p. 80). Canada: Fraser Institute.

عثمان, أ. ز. (مارس 14, 2017). *شيخوخة المجتمعات: كيف تؤثر "دول كبار السن" في خرائط النفوذ العالمي؟*. Retrieved from المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة: https://tinyurl.com/3tws9js2

المحجوبي, د. خ. (يونيو 2017). السكان والتغيرات الديمغرافية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي. *مجلة المالية والأسواق, 6*(3), 92.

Neupert-Wentz, C. (2020, November 30). *Sex-ratio imbalances have grim consequences for societies*. Retrieved from Democracy and Society: https://goo.by/rVpOw

Iwamoto, K. (2017, April 13). *Asia's gender imbalance is bad news for growth*. Retrieved from Nikkei Asia: https://goo.by/0Pt6Y

Hesketh, T., & Xing, Z. W. (2006, September 5). Abnormal sex ratios in human populations: Causes and consequences. *PNAS, 103*(36), 13273.

Koos, C., & Neupert-Wentz, C. (2020). Polygynous Neighbors, Excess Men, and Intergroup Conflict in Rural Africa. *Journal of Conflict Resolution, 64*(2 - 3), 403.

Denyer, S., & Gowen, A. (2018, April 18). *Too Many Men*. Retrieved from The Washington Post: https://rb.gy/ongsb

Leuprecht, C. (2010). The Demographic Security Dilemma. *Yale Journal of international Affairs*(60), 60.

Cincotta, R. P. (2004). *Demographic Security Comes of Age.* Retrieved from ECSP Report: https://rb.gy/wsc9k

Toft, M. D. (2012, March). Demography and national security: The politics of population shifts in contemporary Israel. *International Area Studies Review, 15* (1), 22.

Center Bureau of Statistics. (2023). *Population of Israel on the Eve of 2023*. Retrieved from Center Bureau of Statistics: https://shorturl.at/brLSZ

Awad, O. (2022, January 3). *Brief Report on the Population of Palestine at the End of 2021*. Retrieved from Arab Center Washington, DC: https://shorturl.at/mpuzP

روسيا اليوم. (2023, 1يونيو). *خطة إسرائيلية في غزة على حساب أراضي سيناء بإدارة مصر*. Retrieved from روسيا اليوم: https://shorturl.at/bdoJ0

Ghosn, F., & Khoury, A. (2011). Lebanon after the Civil War: Peace or the Illusion of Peace? *Middle East Journal, 65*(3), 382 – 383.

Pew Research Center. (2019, March 21). *Looking to the Future, Public Sees an America in Decline on Many Fronts*. Retrieved from Pew Research Center: https://shorturl.at/dGNZ0

Roberts, D. T. (2021, December 21). *Can China's Communist Party defuse its demographic time bomb?* Retrieved from Atlantic Council: https://tinyurl.com/bdfjd6u7

Sidorenko, A. (2019, September). *Demographic transition and "demographic security" in post-Soviet countries*. Retrieved from Population and Economics: https://rb.gy/900sa

Leuprecht, C. (2014). Political demography of Canada–United States co-dependence: defence and security. *Canadian Foreign Policy Journal, 20*(3), p. 293.

Goldstone, J. (2012, January 10). *Political Demography: How Population Changes Are Reshaping International Security and National Politics*. Retrieved from Wilson Center: https://rb.gy/kd3rg

Nichiporuk, B. (2000). *Demographics and the Changing National Security Environment*. Retrieved from Rand Corporation: https://www.rand.org/pubs/research_briefs/RB5035.html

Lederle, M. J. (2021). *, The Future of Migration Securitization in Canada and the Clash Between National and Human Security*. Retrieved from Master of Defence Studies: https://rb.gy/3lsir

Ullah, A. A., Hasan, N. H., Mohamad , S. M., & Chattoraj, D. (2020, March). Migration and Security: Implications for Minority Migrant Groups. *India Quarterly, 76*(1), 142 - 143.

بي بي سي عربي. (2022, 1 نوفمبر). *اتهامات لوزيرة داخلية بريطانيا باستخدام لغة "تحريضية" ضد المهاجرين*. Retrieved from بي بي سي عربي: https://www.bbc.com/arabic/world-63470818

بي بي سي عربي. (2022, 1 نوفمبر). *اتهامات لوزيرة داخلية بريطانيا باستخدام لغة "تحريضية" ضد المهاجرين*. Retrieved from بي بي سي عربي: https://www.bbc.com/arabic/world-63470818

Sandford, A. (2022, November 1). *'Inflammatory': UK interior minister Suella Braverman slammed over migrant 'invasion' remark*. Retrieved from Euronews: https://tinyurl.com/vv6hxpje

Business Standard. (2023, May 15). *Suella Braverman warns immigration threatens UK's 'national character'*. Retrieved from Business Standard: https://tinyurl.com/5n83kxvt

Carroll, K. (2022, April 15). *Nation and Identity: Far Right-Wing Parties' Depiction of National Identity and Anti-immigrant Rhetoric Identity and Anti-immigrant Rhetoric.* Retrieved from Rollins College: https://tinyurl.com/485tt22e

Schinkel, W. (2018). Against 'immigrant integration': for an end to neocolonial knowledge production. *Comparative Migration Studies, 6*(31), 1 - 2.

Ataman, J., Briscoe, O., & Dmitracova, O. (2023, July 5). *Riots in France have already cost businesses more than $1 billion*. Retrieved from CNN: https://tinyurl.com/523b4hxs

Cassini, S., & Barroux, R. (2023, July 6). *Riots in France: Left-wing organizations denounce 'systemic racism'*. Retrieved from Le Monde: https://tinyurl.com/4td32dam

Ruegger, S. (2019). Refugees, ethnic power relations, and civil conflict in the country of asylum. *Journal of Peace Research, 56*(1), 42.

روسيا اليوم. (2022, 15 ديسمبر). *الأمن العام اللبناني يكشف عدد اللاجئين السوريين الذين لا يرغبون بالعودة إلى بلادهم*. Retrieved from روسيا اليوم: https://rb.gy/0ryoe

McNamee, L., & Zhang, A. (2019). Demographic Engineering and International Conflict: Evidence from China and the Former USSR. *International Organization, 73*, 291 - 292.

Morland, P. (2016). *Demographic Engineering: Population Strategies in Ethnic Conflict.* Oxon: Routledge.

بي بي سي عربي. (2022, 21 مارس). *"الروهينجا: الولايات المتحدة تصنف العنف ضد الروهينجا في ميانمار "إبادة جماعية"*. Retrieved from بي بي سي عربي: https://www.bbc.com/arabic/world-60825166

هيومان رايتس ووتش. (2019, ديسمبر). *أسئلة وأجوبة حول قضية الإبادة الجماعية التي رفعتها غامبيا ضد ميانمار أمام "محكمة العدل الدولية"*. Retrieved from هيومان رايتس ووتش: https://www.hrw.org/ar/news/2019/12/09/336347

Moussa, E. (2022, March 28). *From refugees to settlers: How the Ukraine war is helping Israel's demographic project*. Retrieved from The New Arab: https://rb.gy/gxdag

European Network on Statelessness. (2018, October 4). *Not just a simple twist of fate: statelessness in Lithuania and Latvia*. Retrieved from European Network on Statelessness: https://tinyurl.com/mms2ayvk

Alpha History. (n.d.). *The Northern Ireland Civil Rights Movement*. Retrieved from Alpha History: https://tinyurl.com/58z9kbyr

Rowland, N. (2022, May). The evolution of Catholic/Protestant unemployment inequalityin Northern Ireland, 1983–2016. *Population, Space and Place, 28*(4), 1 - 2.

McGarry, J. (1998). Demographic engineering': the state-directed movement of ethnic groups as a technique of conflict regulation. *Ethnic and Racial Studies, 21*(4), 626.

Lewis, J. W. (2022, December). *100 Years of Irish Independence and Division*. Retrieved from Origins: https://origins.osu.edu/read/100-years-irish-independence-and-division?language_content_entity=en

Britannica. (n.d.). *Anglo-Saxon*. Retrieved from Britannica: https://www.britannica.com/topic/Anglo-Saxon

Yee, V. (2024, February 10). *Egypt Warily Eyes Gaza as War Builds Pressure on Its Border*. Retrieved from The New York Times.